وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

التنمية والتخطيط- المحاضرة السادسة

مدرس مساعد

م.م طالب خلف عبد

دورالموارد في التخطيط والتنمية

لكي تتم عملية التخطيط والتنمية بنجاح لابد ان تتوافر مجموعه من الموارد للاعتماد عليها في عمليه التخطيط والتنميه ومن هذه الموارد :

1- رأس المال

ان القيام بأي مشروع أقتصادي سواء كان صناعيا او زراعيا او خدميا يتطلب توفير رأس المال الكافي لانجاز العمل لذلك المشروع ورأس المال ياتي من تراكم الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك وأن يرافق ذلك وجود اجهزة تمويل قادره على تعبئة المدخرات التي لدى الافراد والجهات المختلفه وهذا الامر ينطبق على التخصصيات الحكوميه خاصة في البلدان التي تتبع نظام اشتراكي ، اذا راس المال ياتي اما من الافراد والشركات والمؤسسات الخاصه او الحكومات المركزيه وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلدان المختلفة ، وان عمليه توفر الموارد الماليه ووجود الأدخارات وتوفر اجهزه ومؤسسات تمويليه تتولى ذلك لا تكفي لعمليه الاستثمار ما لم تتوفر الموارد الحقيقيه المتمثله بالمواد الخام والقدرات البشريه والمستلزمات الماديه الاخرى .

ان اغلب الدول الناميه تتوفر فيها مقومات التنميه وخاصة ما يتعلق بموارد البيئه الطبيعيه والموارد البشريه ولكن لا يتوفر فيها راس المال الكافي للتنميه لا سيما وانها تحتاج الى دفعه قويه للخروج بالمجتمع من حاله الركود والتخلف الى حالة النمو والتقدم ولكن ينقصها راس المال ، وعلى الرغم من سهوله انتقال راس المال المكانيه ضمن الاقاليم الجغرافيه بين الدول ولكنه يشكل عبئاً كبيرا على الدول التي تحصل عليه من الدول المتقدمه بسبب التبعات الماليه الكبيره نتيجة تراكم الفوائد على تلك القروض وما يتبع ذلك من هيمنه سياسيه على الدول النامية

.

2- الموارد الطبيعيه

تلعب الموارد الطبيعيه دورا كبيرا في عمليه التنميه على الرغم من اختلاف الباحثون في اهميتها ، فمنهم من يرى ان الموارد الطبيعيه تلعب دورا حاسما في عملية التنميه ويربطون بين النمو الأقتصادي في بعض دول العالم المتقدمة مثل أنكلترا وفرنسا وألمانيا وامريكا ووفرت الموارد الطبيعيه

فيها ، بينما يرى اخرون ان الموارد الطبيعيه لا تلعب دورا حاسما في تحقيق التنميه رغم انها يمكن ان

تساعد على ذلك بدليل ان بعض دول العالم تقدم اقتصاديا بالرغم من قله مواردها الطبيعيه مثل اليابان .

ان البلدان المتقدمه وبفعل حاله التطور والتقدم والتكنولوجي تستطيع تطبيق الاحلال والمبادله بين عناصر الانتاج بحيث تحل عنصر الانتاج الوفير لديها محل العنصر الأنتاجي النادر ، وبما ان هذه البلدان تمتلك فن انتاج متطور ولديها قدر واسع من راس المال وتتوفر فيها كفاءة العنصر البشري فانها يمكن ان تعوض عن النقص في الموارد الطبيعيه عن طريق ما يمكنها استيراده من المواد الاوليه التي تحتاج اليها وهذا بعكس الدول الناميه التي هي غير قادره على احلال عنصر انتاجي محل عنصر انتاجي اخر وانخفاض كفاءه العنصر البشري وقدرتها على التصدير ومنافسة السلع والبضاعه المنتجه في الدول المتقدمه ويؤدي ذلك الى ضعف قدرته على استيراد الموارد الطبيعيه التي تحتاجها لذا فان عملية التنميه في الدول الناميه تعتمد على مدى توافر الموارد الطبيعيه بشكل اساسي .

ويمكن ان نشير هنا الى ان ارتباط الموارد الطبيعيه بالزراعه اكبر من ارتباطه بالصناعه لان الموارد التي تحتاجها الصناعه يمكن ان تعوض عن طريق استيراد او ايجاد بدائل صناعيه تعوض عن الطبيعيه بينما لا يمكن تعويض او استيراد الموارد الطبيعيه التي تحتاجها الزراعه مثل التربه والمياه والمناخ والعناصر الاخرى .

ان معظم الدول الناميه لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعيه حيث تمتلك القدر المناسب منها اذ أن معظمها تتوفر في اراضي صالح للزراعه إلا انها غير مستثمره بالشكل الأمثل ، أو أن عملية الاستثمار في المجال الزراعي تعاني من ضعف الكفاءه الانتاجيه للفرد نتيجة أعتماد الاساليب الزراعيه المتخلفه ، هذا فضلا عن امتلاك اغلب الدول الناميه الى موارد طبيعيه اخرى يمكن ان تستثمر اقتصاديا مثل المعادن ومصادر الطاقه المختلفه ولكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجيا اللازمه ونقص في راس المال وانخفاض في مستوى القدرات البشريه .

3- الموارد البشريه

ان الانسان هو غاية التنميه ووسيلتها اذ ان الهدف النهائي لعملية التنميه هو تحقيق الرفاهيه والسعاده للانسان وهذا ياتي عن طريق رفع المستوى المعاشي نتيجة لأرتفاع مستوى دخل الفرد اما كون الانسان وسيله للتنميه فهذا يتاتى من خلال كون التنميه توضع اهدافها وخططها وتعطي ثمارها من خلال نشاطها الانساني ، لذا فأن الموارد البشريه تلعب دورا هاما في عمليه التنميه وان جميع مقومات التنميه من تراكم وراس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديده والتقدم التكنولوجيا هو في النتيجه ياتي من دور الطاقات البشريه وجهودها .

ان الموارد البشريه تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفه لدى الافراد القابله للاستخدام في انتاج السلع او اداء الخدمات النافعه لذا فان الدول الناميه تقع في مشكله الكم والنوع في مجال الموارد البشريه بما يتلائم مع احتياجات التنميه المختلفه الصناعيه والزراعيه والخدميه

ولغرض تقييم اهمية الموارد البشريه يمكن ان نعتمد المؤشرات التاليه :

أ- عدد السكان الذي يفترض ان يكون متناسبا مع حجم الثروات الطبيعيه وهذا يعطي تصور عن قوة العمل وتعطي مؤشر لحجم السوق

ب- حجم القوى العامله وكم عدد السكان الذين هم في سن العمل وكم عدد سكان النشطين اقتصاديا

ج- كم هي نسبة الاناث اللواتي بالامكان مشاركتهم في الانتاج

د- حاله التوازن في توزيع السكان البيئي اي حظر وريف

ه- حاله توزيع المكاني للسكان في المسرح الجغرافي للبلدان والاقاليم

و- حالة المجتمع ومدى تاثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعيه الاخرى على قوة العمل

ي- مستوى التعليم العام والتعليم المهني والتعليم العالي

4- التكنولوجيا

تعد التكنولوجيا مقومه اساسيه ومهمه في عملية التنميه في كافة مجالاتها ذلك لأن استخدام التقنيات الحديثه تلعب دورا هاما في عملية الانتاج الواسع الزراعي والصناعي والخدمي

وتعرف **التكنولوجيا** على انها الجهد المنظم الذي يهدف الى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجيه بشكلها الواسع ومن اهم عناصرها براءة الاختراع والمعرفه التكنولوجيه في مجالات عديده ، وتبرز اهمية التكنولوجيا في كونها الوسيله الفعاله التي تحقق القدره المتاحه من الموارد الطبيعيه الموجوده عن طريق الاكتشاف واضافة مواد جديده من خلال ابتكار وسائل فعاله واكثر قدره على الكشف عما موجود من موارد طبيعيه وتؤدي الى زياده الانتفاع من تلك الموارد عن طريق زياده القيمه الاقتصاديه لها وانها تؤدي الى زياده انتاجيه الموارد الموجوده عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها واكتشاف طرق انتاج جديده تتيح زياده الانتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلف الانتاج .

إن التوزيع الجغرافي غير المتكافئ بين الدول الناميه والدول المتقدمه ادى الى تبعية الدول الناميه الى الدول المتقدمه وأعتمادها في عملية التنميه على التكنولوجيا التي تصدرها لها الدول المتقدمه ومما
يزيد في المشكله هو ان الدول المتقدمه تعتمد على اساليب متنوعه لأستنزاف القدرات والثروات للبلدان
المتخلفه والناميه واعاقه تطويرها وعدم السماح لها بامتلاك البيئه المناسبه التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي .

معوقات التنمية

بدأ النمو الاقتصادي في اوربا وامريكا الشماليه في اواخر القرن الثامن عشر عندما بدات الثوره الصناعيه في بريطانيا وامتدت تاثيرها الى اوروبا وامريكا الشماليه ، وفي نهايه القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتشرت فوائد النمو الاقتصادي الى اليابان والاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقيه فان الفقر ومستوى المعيشه المنخفض وسوء التغذيه كانت الميزه للبلدان في اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبيه والنتيجه ، لهذا الوضع حصلت فجوه كبيره في مستوى المعيشه بين البلدان التي بدا فيها النمو الاقتصادي المتواصل والبلدان التي لم يبدا فيها النمو الاقتصادي الا مؤخرا ، والمقصود هنا بعوائق التنميه الاقتصاديه كما يراها (هرشمان – وألبرت) في عام 1965 هي غياب الحاله او الحالات الموجوده في احد البلدان المتقدمه اي وجود متطلبات التنميه في البلدان المتقدمه وعدم وجودها في البلدان الناميه ، لذلك فان عدم وجود تلك المتطلبات يعد مسأله نسبيه ومختلفه بين البلدان حتى الناميه منها ولذلك يجب النظر الى تأريخ عدد من البلدان المتقدمه لملاحظه حالات معينه كانت موجوده عندما بدات التنميه مثل تراكم راس المال وتوفر المواد الاوليه والتعليم والصحه والاصلاح الزراعي وغيرها وربما عدم توفرها في البلدان الناميه كان عائقا امام التنميه الاقتصادية .

ويمكن ان نصنف العوائق للتنميه على اساس الشمول والوضوح بانها تقع تحت تاثير العناوين الأتية :

ا- العوائق الاقتصاديه

إن العواقق الاقتصاديه الأكثر شيوعا عند الاقتصاديين هو ما يعرف بالحلقه المفرغه للفقر ومحدوديه مدى السوق في البلدان المتخلفه واهم اسبابها هي :

1- المستوى المنخفض لمعدلات الادخار .

2- زيادة عدد السكان بنسبه اكبر من الزياده في الانتاج

3- عدم توفر الموارد المستخدمه في تعزيز وتطوير القابليه الانتاجيه في مجال الغذاء والسكن وضروريات الحياه الاخرى

ب- العوائق السياسية : وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى عدم تشجيع اصحاب رؤوس الاموال الى الاستثمار في البلدان المتخلف والناميه كما انعدم وجود الاستقلال بسبب الاستعمار يجعل تلك الدول اسيره مصالح الدول المستعمره لذلك لان الدول المستعمره تركز على الاستثمار محدود في تدريب العمل وتاهيله وتوجيه ذلك نحو انتاج المواد الاوليه لغرض التصدير لصالحها دون الاهتمام باحداث تغييرات هيكليه للنهوض بتلك البلدان نحو التنميه الحقيقيه

ج- العوائق الاجتماعيه :

1- الزياده المستمره في النمو السكاني مقابل قله في الانتاج

2- انتشار الاميه وانخفاض مستوى التعليم

3- ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الانتاجيه

4- عدم توفر الامكانيات للتدريب والتاهيل

5- استخدام الطرق البدائيه في الانتاج وسيطرة العادات او التقاليد التي تحدد التطور

6- عدم مشاركه المراه في العمليات الانتاجيه بسبب القيم الاجتماعيه المتخلفه

د - العوائق الدوليه : ويمكن تحديدها بالاتي :

1- اعتماد البلدان المتخلفه في كثير من جوانب العمل الخاص بالتنميه على البلدان المتقدمه سواء في مجال راس المال او التكنولوجيا الامر الذي يجعلها اسيره لستراتيجيات تلك الدول الامر الذي يعيق التنميه فيها

2- ما تفرضه الدول المتقدمه من قيود في مجال التجاره الخارجيه استيرادا وتصديرا من خلال السيطره الاحتكاريه وما استخدام نظام قياس الجوده (ISOO) الا دليلا على ذلك وهذه القيود تشكل عائقا كبيرا امام الدول الناميه في تصدير انتاجها وبالتالي عدم انتعاش الاقتصاد فيها

3- ممارسه الدول المتقدمه عملية استنزاف واسعه لثروات وموارد البلدان المتخلفه بالشكل الذي يعيق عملية تنميتها وتطورها .

مقاييس ومؤشرات التنميه

اولا : دليل مستوى المعيشه

قسمت دراسة معهد الامم المتحده لبحوث التنميه الاجتماعيه مجال مستوى المعيشه الى مكونات من الحاجات الاساسيه التي شكل اتباعها اساس في المستوى العام للرضا المعبر عنه في مستوى المعيشه وهذه الحاجات اما فيزيائيه كالتغذيه والسكن والصحه والثقافيه كالتعليم والترويح والامن واضافة مكونات خاصه للتعبير عن الحاجات الاعلى التي تفوق الحاجات الاساسيه وان كانت الحاجات الاساسيه هي من النوع المتعارف عليه عالميا ضمن مختلف الظروف الثقافيه والمناخيه او مختلف درجات التنميه والنظم السياسيه فان الحاجات الاعلى تخلق مشكلات خاصه ، وكان التعريف الذي قدمته الدراسه لمستوى المعيشه هو اشباع حاجات السكان المؤمنة بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظه معينه وأن أشباع معظم الحاجات يمكن قياسه ، فقط تلك الحاجات القابله للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشه المعروف والذي يقيس مستوى المعيشه وليس اي شيء اخر اي لا يقيس امور مثل راس المال الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات ولا المخزون التعليمي او الصحي والتكاليف او الجهود المبذوله لضمان اشباع الحاجات الأساسية .

تميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسه على مستوى المعيشه بالشمول والبساطه والمرونه والتميز بين الضروريات والترفيهيات اي الحاجات الاساسيه والحاجات العليا وقياس الوحدات الماديه كلما امكن ويستثنى من ذلك الحاجات العليا لانها تمثل فائض الدخل وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسيه والمناخيه والثقافيه ومستويات التنميه أوما يسمح بامكان المقارنه الدوليه ، ولكن دليل مستوى المعيشه يعاني من مشكلات عديده ومنها مثلا ان الاستهلاك لا يعني تلبيه الحاجات الاساسيه بل قد يلبي اشياء ضاره كالتدخين وقيم الاستهلاك لا تلبي ذلك ايضا ، كما ان بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كافي مثل الامن ووقت الفراغ او لا يعبر عنها على الاطلاق كالثقافه ، وفي دراسه من قبل اليونسكو في عام 1976 أجرت الامم المتحده تعديلا في تركيبة ومكونات دليل مستوى المعيشه واسماه مؤشر مستوى المعيشه الموحد .

ثانيا : دليل نوعية الحياة

اعتبر (ليو) عام 1974 معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحده ان نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات **ماديه وروحيه** وتتكون المدخلات الماديه من ما يمكن توفيره من سلع وخدمات

وثراء مادي الى اخره ، بينما تتضمن المدخلات الروحيه كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجيه مثل الانتماء الى جماعه والاحترام والتقدير الذاتي والحب والعاطفه ---- ألخ ، وقد استعمل تسعة مؤشرات حيث يمثل كل مؤشر بجمله من المتغيرات القابله للقياس .

ثالثا : دليل نوعية الحياة الماديه

يعد من اقل المؤشرات المركبه عن التنميه او نوعيه الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنميه البشريه ، وقد وضع هذا الدليل استجابه الى الشعور بانه على الرغم من سرعه نمو البلدان الفقيره اقتصاديا فان النمور اقتصادي قد لا يتمكن بتقديم زيادات هامه في مستويات الدخل المطلقه للفرد ، فالدول الضعيفه الدخل وتحت افضل الظروف المواتيه يمكنها التطلع لرفع دخولها الحقيقيه للفرد من المتوسط نحو 150 دولار الى 327 دولار بين عامي1975 الى عام 2000 وهو امر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها الاكثر فقرا فالدخل لا يعبر بالضروره عن نوعيه الحياة ، لذا تم احتمال ثلاثه اهتمامات اعتبرت كونيه هي رغبه الناس في انقاذ وفيات الرضع وفي اطاله امد الحياه وفي ازاله الاميه وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونه والداخله في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة ومدى العمر واللاأميه .

والدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطني بل يصلح للمقارنات بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزه اجتماعيا او عرقيا او اقليميا او قطاعيا كما يقيس التغير عبر الزمن ويساعد على توجيه النظر الى الاستراتيجيات التي يمكن ان تؤدي الى تحسين ظروف الفقراء ، كما يستخدم ايضا لقياس نتائج طيف واسع من السياسات والمقارنه المباشره بين خصائص نوعية الحياة في البلدان المختلفه بغض النظر عن هياكلها السياسيه او مستويات دخولها كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها ، ومن مزايا الدليل انه يستعمل بيانات يسهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منضومات احصاء متقدمه .

رابعا : دليل الصحه الاجتماعيه

مع ان هذا الدليل الذي قام بتطويره (مرنجوف) خاص بالصحه الاجتماعيه في المجتمع الامريكي إلا انه يمكن الأستئناس به لوضع ادله لدول اخرى او لتطوير دليل عام يتضمن الدليل خمسه مكونات رئيسيه تتعلق بالفئات العمريه ويضم كل منها عده مكونات فرعيه .

خامسا : دليل التنميه البشريه

وفقا لتقرير التنميه البشريه 1990 فان نمو الناتج القومي الاجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنميه البشريه ولكنه غير كافر بدليل وجود اقطار حققت تنميه بشريه رقم ضعف ذلك النمو والعكس موجود ايضا ، والتنميه البشريه قد لا تكون مطابقه لنوعية الحياة لان الأخيرة يمكن ان تكون بالمتوسط مرتفعه في بلد لارتفاع موارده الطبيعيه مثلا دون ان تنعكس في التنميه البشريه بنفس القدر الذي تنعكس في دليل التنميه البشريه ، وميزالتقرير التنميه البشريه بين مؤشر التنميه البشريه عن مقياس رفاهية المستهلك ، على الرغم من تشابه المكونات كما ميزه عن مقاربه الحاجات الاساسيه كمقياس لكفاية عملية التنميه باعتبار ان هذه المقاربه تركز على الحاجات المتنوعه من السلع والخدمات بدلا من قضيه الخيارات البشريه .

مراحل ومقومات التنميه الاقليميه

المرحله الاولى وتشمل مرحله اعداد الدراسات اللازمه لخطة التنميه الاقليميه وحصر ودراسة مشاكل الاقليم سواء كانت مرتبطه بالسكان او الانتاج لذلك كان لابد مثلا من اجراء دراسات عن سكان الاقليم من حيث عددهم وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم النوعي والعمري والاقتصادي الى جانب دراسة مقدرة الاقليم السكانيه اي تحديد العدد الامثل للسكان الذي يمكن للاقليم قيد البحث ان يستوعبه مع دراسه مراكز العمران من حيث توزيعهم المكاني واحجامها ومدى تباعدها والعلاقات المتبادله بينها .

اما اذا كانت الخطة الاقليميه خاصه بتطور استخدام الاراضي الزراعيه فلابد في هذه الحاله من دراسة خصائص العناصر المناخيه ومصادر المياه واقتصادياتها وتأثيرها على مرافق الخدمات العامه وخاصه وسائل وطرق النقل والمواصلات ، مثل هذه الدراسات تمثل قواعد اساسيه عند اعداد خطة التنميه الاقليميه اي ان التخطيط الاقليمي يحتاج الى معرفه شامله لجميع صفات الاقليم بهدف تحليلها وتحديد مشاكل الاقليم وحصر ابعادها المختلفة .

المرحله الثانيه وهي مرحله وضع خطة التنميه الاقليميه متضمنه المقترحات الخاصه بالخطة على اساس مقدرة الاقليم السكانيه المعتمده اساسا على الموارد الطبيعيه والبشريه في الاقليم ، وفي هذه الحاله تشمل الخطه مقترحات خاصه بتحديد المواقع الملائمه لمراكز العمران الحضرية والريفيه كما تشمل الخطه التنميه الزراعيه والمقترحات الخاصه بالاستغلال الانسب للزمام الزراعي وتحديد نمط استخدام

الارض للزراعه او الرعي او الغابات او المنافع العامه او الاراضي البور ، في حين يضم مخطط التوطن الصناعي المواقع المختاره للمنشاه الصناعيه ومراكز الخدمات والترفيه المختلفة ، وفي العاده يبدا المخطط الاقليمي عمله بتحليل المعلومات والدراسات الخاصه بالاقليم قيد البحث فهي اي المعلومات والدراسات تحدد خطة التنمية الخاصه بالاقليم وتوجهها لذلك يقال دائما انه لا توجد طريقه موحده في الدراسات التمهيديه اللازمه لخطط التنمية يمكن تطبيقها كاساس لكل خطه اقليميه اذ لابد من اعداد دراسات متعمقه وشامله لكل اقليم مراد تنميته واعداد خطه أوتخطيط لذلك .

ستراتيجيه التنمية الاقليميه

تتمثل الاستراتيجيه في مجموعه من الاهداف المحدده لانجازها خلال مده زمنيه معينه في مجال مكاني معين وقد تكون هذه المده قريبه او متوسطه او بعيده المدى كما يمكن للحجز المكاني ان يكون محليا او اقليميا او وطنيا وتنقسم هذه الى نوعين وهما :

1- التنميه الاقليميه المتوازنه

يرتكز هذا النوع من الستراتيجيه الى توزيع اقرب الى المتوازن للاستثمارات والمشاريع عبر اقاليم الدوله دون تركيزها في اقليم دون اخر بهدف الحد من الفواقل الفارق الاقليميه من حيث مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وفي مستويات الدخول وتحت من التنميه الاقليميه المتوازنه على ستراتيجيه التوجيه او نقل الاستثمارات الحكوميه او الخاصه نحو المناطق الفقيره المهمه التي تتصف بقله الضغط على مواردها وبكونها اقاليم طارده للسكان لذلك توجه الاستثمارات نحو هذه الاقاليم الفقيره لتوفير فرص عمل جديده للسكان ورفع مستويات الدخول لهم وتحسين مستواهم المعيشي من اجل تثبيت السكان والتقليل من ظاهره الهجره الخارجيه وخفض معدلات البطاله الى جانب التطور في مجال السكن والخدمات والبن التحتيه ونمط الحياه ودرجه التحضر

وعلى الرغم من الايجابيات التي تقدمها هذه الاستراتيجيه الا انها تتميز ببعض السلبيات منها تدني الكفاءه الانتاجيه للعاملين في هذا الاقاليم الفقيره التي تتصف بقله مهارتها مقارنة بالعاملين في الاقاليم المتطوره كما تسجل خللا في العائد الاقتصادي لان راس المال المستثمر ياتي من خارج هذا الاقليم وعليه فان عوائد الاستثمار ترجع خارج الاقليم ولذلك فان تاثير التنميه يكون محدود .

2 - استراتيجيه التنميه الاقليميه غير المتوازنه

تركز هذه الستراتيجيه على توجيه الاستثمارات في مناطق محدده بدلا من توزيعها على مناطق واسعه ومبعثره ولهذا تختار مراكز نمو اما ان تكون طبيعيه اي قائمه فعلا او ان يتم انشائها من خلال نمو نقاط نمو اصطناعيه بتوفير مستلزمات النمو فيها من بنى ارتكازيه وخدمات تتطلبها عمليه التنميه المنشوده استنادا الى نظريه اقطاب النمو التي تنص على ان النمو لا يمكن ان يظهر في كل مكان بمنطقه معينه وفي وقت واحد بل يظهر في نقاط او اقطاب تنمويه وبكثافات مختلفه وتتباين في انتشارها وتاثيراتها على الحاله الاقتصاديه في المنطقه او الاقليم